العرب
الإثنين 2020/09/28
السنة 43 العدد 11834

انتخابات فلسطينية من أجل ماذا؟

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

أن تتفق السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن خلفها حركة "فتح"، مع "حماس" على انتخابات في غضون ستة أشهر تطوّر إيجابي. هناك مأزق فلسطيني ذو أبعاد عدّة يحتاج الخروج منه إلى تفكير فيه وليس في كيفية الالتفاف عليه عن طريق انتخابات أو غير انتخابات.

يمكن للانتخابات المساعدة في الخروج من هذا المأزق كما يمكن أن تلعب، للأسف، دورا يساعد في ممارسة لعبة اسمها التسويف. لذلك لا يغني الكلام عن انتخابات بعد ستة أشهر عن طرح أسئلة في غاية البساطة: انتخابات من أجل ماذا واستنادا إلى أيّ أجندة؟ ما هو المشروع السياسي الذي يمكن أن تفضي إليه الانتخابات؟ الأهمّ من ذلك كلّه، هل تشكل الانتخابات مساهمة في استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية؟

مثل هذه الأسئلة تبدو مشروعة، خصوصا أنّ هناك شكوكا في ما إذا كانت هذه الانتخابات ستؤدي إلى تغيير حقيقي على الأرض يؤدي إلى خروج الفلسطينيين من حال الانقسام التي كرستها "حماس" في منتصف العام 2007 عندما حوّلت قطاع غزّة إلى إمارة إسلامية على الطريقة الطالبانية.

قدّمت "حماس" لإسرائيل، ولا تزال تقدّم لها أفضل هديّة يمكن أن تحلم بها. أكّدت للمجتمع الدولي ما كان يردده أرييل شارون عن أنّ "لا وجود لطرف فلسطيني يمكن التفاوض معه". فعلت ذلك بعدما نشرت فوضى السلاح في غزّة ثمّ أطلقت كلّ الشعارات التي لا فائدة منها من نوع "فلسطين وقف إسلامي" أو "تحرير فلسطين من البحر إلى النهر". فوق ذلك كلّه تابعت إطلاق الصواريخ في اتجاه مناطق إسرائيلية كي يتحوّل الجلاد الإسرائيلي إلى ضحيّة ويظهر الفلسطيني المقنّع الذي يسير خلف صواريخ من النوع المضحك المبكي في مظهر الجلاد.

بات حصار غزّة حالة قائمة ولا وجود في العالم لمن يسأل عن مليون ونصف مليون فلسطيني، لا متنفّس لهم. يعيش هؤلاء فوق بعضهم بعضا في قطعة ضيّقة من الأرض لا تشبه سوى سجن كبير في الهواء الطلق.

حصار غزة بات حالة قائمة ولا وجود في العالم لمن يسأل عن مليون ونصف مليون فلسطيني يعيشون فوق بعضهم بعضا في قطعة ضيقة من الأرض لا تشبه سوى سجن كبير

باستثناء سعي تركيا، التي استضافت اللقاء الفلسطيني – الفلسطيني في أنقرة، إلى تأكيد دورها الإقليمي، ليس معروفا كيف ستؤدي الانتخابات إلى تغيير في العمق يحتاج إليه الفلسطينيون أكثر من أيّ وقت. يمكن للانتخابات أن تكون مدخلا إلى تغيير كبير، مثلما يمكن أن تكون تكريسا لأمر واقع مستمرّ منذ 2007. الأهمّ من ذلك كلّه، يمكن أن تكون الانتخابات جسرا إلى تحوّل يفضي إلى ولادة قيادة فلسطينية مختلفة تستطيع امتلاك برنامج وطني بعيدا عن عقد الماضي. المقصود بعقد الماضي هو فشل "حماس" في أن تكون شيئا آخر غير أداة إسرائيلية من جهة وتحوّل السلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة محمود عبّاس (أبومازن) إلى نظام عربي آخر.

لا يزال "أبومازن" في موقع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام 2005. عمل كلّ شيء من أجل ألّا تكون إلى جانبه أيّ شخصية فلسطينية ذات وزن. اختزل كلّ السلطة الوطنية في شخصه بعدما كان متوقعا منه لعب دور الشخصية الواعية التي تسعى إلى بناء مؤسسات فلسطينية قابلة للحياة تكون شاهدا حقيقيا على أن الفلسطينيين يستأهلون بالفعل دولة مستقلّة وأن وجودهم على الخارطة السياسية للمنطقة تجب ترجمته إلى وجود على الخارطة الجغرافية، لا لشيء سوى لأنّهم شعب حي يمتلك هويته الوطنية التي لم تستطع إسرائيل إلغاءها.

المخيف أنّ "أبومازن" يتحدّث وكأنّه يعيش في عالم آخر. ردّد في خطابه إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة كلّ الكلام الذي كان يردّده في خطاباته السابقة. لم يأخذ علما بالحاجة إلى تطوير الخطاب الفلسطيني لمواجهة التطرّف الإسرائيلي بذكاء. هل من مصلحة فلسطينية في مهاجمة الإدارة الأميركية، حتى لو اتخذت هذه الإدارة مواقف مجحفة في حق الفلسطينيين؟ هل من مصلحة فلسطينية في الإشارة بطريقة سلبية إلى اتفاقي السلام بين إسرائيل وكلّ من دولة الإمارات العربية المتّحدة ومملكة البحرين؟

ثمّة حاجة فلسطينية إلى العودة إلى أرض الواقع وعدم إضاعة البوصلة. ثمّة حاجة فلسطينية إلى التصالح مع الحقيقة. الحقيقة تقول إنّ "أبومازن" لا يستطيع انتقاد مصر أو الأردن، البلدين المرتبطين بمعاهدتي سلام مع إسرائيل... ولا يستطيع مغادرة منزله أو الخروج من الضفّة من دون إذن إسرائيلي. من حقّ الرئيس الفلسطيني القول "سوف نواصل صناعة الحياة وبناء الأمل تحت راية الوحدة الوطنية والديمقراطية، والتصدي لمحاولات ومخططات شطبنا وإلغائنا، وسوف نستمر في انتزاع مكانتنا الطبيعية بين الأمم، وفي ممارسة حقوقنا التي كفلتها الشرائع الدولية، بما في ذلك حقنا في مقاومة الاحتلال وفقا للقانون الدولي، كما سنواصل بناء مؤسسات دولتنا وتدعيمها على أساس سيادة القانون. سنستمر في محاربة الإرهاب الدولي، كما كنا خلال كل السنوات الماضية، وسوف نبقى الأوفياء للسلام والعدل والكرامة الإنسانية والوطنية مهما كانت الظروف".

يبقى الكلام الجميل كلاما جميلا. لكنّ هذا الكلام عن الوحدة الوطنية الفلسطينية والديمقراطية يصبح بالفعل جميلا إذا شرح لنا الذين توصلوا إلى اتفاق أنقرة في شأن إجراء انتخابات فلسطينية عن أيّ وحدة وطنية يتحدّثون. هل هناك من يستطيع إقناع "حماس" بأنْ تتوقف عن عملية تغيير طبيعة المجتمع الفلسطيني، الذي هو في الأصل بين أكثر المجتمعات العربية انفتاحا؟ لنذهب إلى ما هو أبسط من ذلك. لماذا لا يستطيع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الذهاب إلى غزّة؟

هناك حاجة إلى التوقف عن بيع الأوهام. هناك حاجة إلى استعادة البوصلة الفلسطينية. هناك حاجة إلى التكيّف مع المستجدات الدولية والإقليمية. هناك حاجة إلى الاعتراف بأنّ الوحدة الوطنية لا تستعاد عن طريق استرضاء تركيا أو إيران أو الاعتراف بشرعية ما تقوم به "حماس" في غزّة.

لا يمكن إجراء انتخابات فلسطينية من دون رؤية واضحة تقوم قبل كلّ شيء على المحافظة على القرار الفلسطيني المستقلّ بعيدا عن تدخّل تركيا وإيران وبعيدا عن التبرّع بآراء في شأن التطبيع مع إسرائيل. لم يقدم أي طرف عربي، باستثناء مصر، على أي تطبيع مع إسرائيل قبل اتفاق أوسلو الفلسطيني – الإسرائيلي في العام 1993. هل سأل أحد القيادة الفلسطينية لماذا كان أوسلو؟ على العكس من ذلك، كان هناك تفهّم واضح للخطوة الفلسطينية التي فرضتها ظروف معيّنة... وأوصلت ياسر عرفات، الزعيم التاريخي للشعب الفلسطيني، إلى البيت الأبيض.

مرّة أخرى، نعم لانتخابات فلسطينية... ولكن من أجل ماذا؟ هل سيتغيّر شيء في الوضع القائم حاليا فتعود الضفة إلى غزّة، وتعود غزّة إلى الضفّة؟

صورة جانبية للفساد في العراق

د. باهرة الشيخلي
كاتبة عراقي

أثارت رسالة وجهتها إلى رئيس الوزراء في العراق مصطفى الكاظمي، السيدة فكتوريا جرجيس، وكيل مدير عام في مصرف الرافدين – الإدارة العامة، ونشرتها على مواقع التواصل الاجتماعي، جدلا واسعا في العراق، لجرأتها ولرسمها الخارطة الخفية للفساد المالي في البلاد، وإرشادها إلى ما سمته "أموال عراقية ضائعة".

مفاد الرسالة: يا رئيس الوزراء لماذا تكبل العراق بديون خارجية وداخلية وتستقطع رواتب الموظفين وأنت تستطيع أن تجنب البلاد ثقل هذه الديون بوضع اليد على أموال عراقية ضائعة تذهب إلى جيوب الفاسدين؟

على الرغم من أن هناك من يرى أن الأرقام، الواردة في رسالة جرجيس، غير صحيحة وغير دقيقة، وغير موثقة، ومنهم وزير النفط الأسبق الدكتور عصام الجلبي، ووزير مهم أسبق آخر وآخرون غيرهما، إلا أن ذلك لا ينتقص من المعلومات الواردة في الرسالة، ذلك أن مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2020، اعتمد أرقاما غير دقيقة وبعيدة عن الصحة، مما جعل أحد كبار الاقتصاديين العراقيين يصف المشروع بالماكر المصمم للسلب والنهب.

لكن الجلبي يقرّ أن هناك تلاعبا، ويقول إن العراق تحول، منذ سنة الاحتلال 2003، من مصدر للمشتقات النفطية إلى مستورد لها. ويقدر حجم المستورد، منذ ذلك التاريخ وإلى الآن، بحدود 50 مليار دولار وأكثر، عدا المستورد من الغاز والكهرباء، في إشارة إلى الفساد، الذي يلتهم ثروات العراق.

إن الفساد والإهمال والميليشيات والأحزاب الإسلامية، بحسب المستشار المالي سابقا والخبير في وزارة المالية ضياء الخيون، هي السبب، وكذلك عدم وجود مسؤولين مهنيين أدى إلى سرقة واردات المنافذ الحدودية، مع تأكيده أن بقية المفردات في الرسالة تحتاج إلى دقة في الأرقام، وهي لا يمكن توافرها للسبب الذي ذكرناه.

إن مزاد العملة، الذي تعتمده الحكومة في العراق، مثلا، كارثة الكوارث الكبرى، إذ لا توجد دولة في العالم تبيع عملتها الصعبة بالمزاد، فضلا عن أن الفساد منتشر كالوباء في أجهزة الحكومة، التي تديرها مافيات من أعلى الهرم إلى أسفله.

يجب توقع ما ورد، وما لم يرد، من معلومات مروعة، في رسالة السيدة جرجيس، عن النهب والسلب، الذي تمارسه هذه المافيات، التي أكملت ما نفذه الاحتلال الاستعماري من تقويض لأسس الدولة العراقية، فهيمنت على العراق متسترة بمسميات الدولة وشكلياتها من دون جوهرها.

في رسالة السيدة جرجيس تفاصيل مهمة وخطيرة عن الخارطة المالية العراقية، وطرق الحصول على الأموال العراقية الضائعة، نقتطف أمثلة منها لنقرب الصورة للقارئ.

تقول جرجيس، في مستهل رسالتها، مخاطبة الكاظمي "إذا كان الفاسدون المتغلغلون في مؤسسات الدولة يخفون عنكم إيرادات الدولة الحقيقية، فنحن كشعب آثرنا مساعدتكم وكنا لهم بالمرصاد، لكشف مواطن الفساد وهدر المال العام".

وتطلب من رئيس الوزراء، إذا أراد الإصلاح، أن تعمل حكومته، أولا، على تصحيح مسار السياسات المالية للحكومات السابقة وتلاعب مسؤوليها بمقدرات الوطن وعائدات الدولة، بدءا من تصحيح العلاقة مع إقليم كردستان وسيطرة الأحزاب بطوائفها كافّة على موارد مداخيله المالية، لافتة إلى أن وزارة النفط العراقية تزوّد مصافي العراق بمليون برميل نفط يوميا، وهذا ما ذكره أكثر من مسؤول، ولاسيما النائب عدنان الزرفي، بوثائق، في إحدى مقابلاته التلفزيونية، إذ أن هذا النفط يُكرّر داخل المصافي، ويُحوّل البرميل الواحد منه إلى 100 لتر بنزين أو 100 لتر كاز أويل تزود به محطات الوقود فيصبح ما يأتي: المليون برميل نفط مضاعف بـ100 لتر بنزين أو كاز يكون الحاصل هو مئة مليون لتر بنزين أو كاز.

يباع اللتر الواحد من البنزين العادي جدا والكاز في الداخل العراقي بـ450 دينارا. إذن، فوارد الدولة من المشتقات النفطية (بنزين – كاز) فقط يوميا هو مئة مليون لتر بسعر 450 دينارا للتر الواحد، أي 45 مليار دينار يوميا. وإذا ضاعفنا هذا الرقم بثلاثين يكون الحاصل تريليونا و350 مليار دينار من الواردات شهريا. أما واردات الدولة من المشتقات النفطية سنويا فهو 16 تريليونا ومئتا مليار دينار.

فأين يذهب هذا المبلغ المهول المخفي، الذي يتجاهله جميع الوزراء، الذين تعاقبوا على وزارتي النفط والمالية وغالبية النواب والمسؤولين، وجميعهم لم يجرؤوا على فتح هذا الموضوع بتاتا!

هذا المبلغ، كما يقول خبراء اقتصاديون، ومنهم جرجيس نفسها، كاف لتسديد رواتب جميع موظفي العراق من الدرجة الأولى إلى الدرجة العاشرة لمدة سنتين، فما مصيره؟

أيها العراقيون وثقوا هذا الاسم في قلوبكم، فكتوريا جرجيس، فهذه السيدة الشجاعة لا تكشف فضائح قياصرة الفساد فقط وإنما تضع بين يدي رئيس الوزراء خارطة طريق لاستعادة أموال العراق المنهوبة

من الضروري الإشارة إلى أن هذا المبلغ لا يشمل عائدات الغاز وبنزين الطائرات والنفط الأبيض والنفط الأسود، والإيرادات غير النفطية، التي تغطي رواتب الموظفين لسنوات وتوفر الخدمات لجميع المدن والمحافظات وقطاعات الدولة!

ألحقت جرجيس بيانها بـ16 سؤالا، كل سؤال يرشد إلى إيرادات ضخمة أخرى، مثل إيرادات: الهيئة العامة للضرائب، وزارة الاتصالات وشبكات الهاتف النقال، هيئة الاتصالات وشبكات الإنترنت، المطارات والخطوط الجوية العراقية، أمانة بغداد، دوائر التسجيل العقاري، دوائر المرور العامة، وزارة الكهرباء، دوائر الماء والمجاري، وزارة الصحة، البلديات، وزارة الزراعة، وزارة الموارد المائية، إيجارات عقارات الدولة، إيرادات سفن وبواخر نقل النفط، وإيرادات المنافذ الحدودية ودوائر الجمارك.

متسائلة: لماذا يفتح في كردستان 24 منفذا حدوديا لم يدخل الدولة منها دينار واحد، في حين تغلق في الوسط والجنوب بداعي الخوف من انتقال وباء فايروس كورونا!

يلحق هذا كله هدر لأموال العراق في مزاد بيع العملة في البنك المركزي العراقي، إذ تقدر خسائر العراق السنوية منه بـ4 مليارات دولار، فضلا عن ضياع ملياري دولار سنويا في عمولات وزارة التجارة، والهدر الأكبر في موازنات الوقفين الشيعي والسني المهولة.

هذه الإيرادات، لو وصلت، بصفة صحيحة، إلى خزينة الدولة لكان النفط موردا ثانويا للشعب العراقي وليس موردا رئيسا.

أيها العراقيون: وثقوا هذا الاسم في قلوبكم، فكتوريا جرجيس، فهذه السيدة الشجاعة لا تكشف فضائح قياصرة الفساد فقط، وإنما تضع بين يدي رئيس الوزراء خارطة طريق لاستعادة أموال العراق وتنظيم الجهاز المالي، ولعلها واحدة من الخطوات الإيجابية، التي يمكن أن تكشف إمبراطورية الفاسدين وأولياء أمورها لإعادة الاعتبار إلى البلد، الذي كان طوال تاريخه عظيما.